ادارة المخاطر الائتمانية كمدخل لجودة الائتمان (دراسة ميدانية على البنوك الخاصة العاملة بمصر)

احمد عابد محمد عبد الباري

الملخص :

عدم فاعلية ادارة المخاطر الائتمانية تؤدى الى عدم جودة المحفظة الائتمانية بالبنوك مما يحد من مواكبة البنوك الخاصة للمستجدات في الصناعة المصرفية ، وتظهر عدم فاعلية ادارة المخاطر الائتمانية من زيادة نسبه مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ، بالإضافة الى الخسائر الناتجة عن عدم تسديد هذه الديون وبالتالي تؤثر على احتياطيات او رأس مال البنوك وعلى سيولته مما يكون له الأثر السلبى على ارباح البنوك ويضعف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المختلفة .

وفقا للتحليلات المالية والاحصائية لمتغيرات الدراسة توصل الباحث الى عدم صحة الفروض وقبول الفروض البديلة التالية :

١. توجد فروق معنويه ذات دلاله احصائية بين فاعلية أدارة المخاطر الائتمانية و جودة محفظة الائتمان .
٢. توجد فروق معنويه ذات دلاله احصائية بين ربحية البنوك الخاصة و جودة محفظة الائتمان.

Abstract:

Ineffectiveness of credit risk management lead to a lack of quality of credit portfolio of banks which limits keep pace with private banks to developments in the banking industry, show the ineffectiveness of the credit risk management of increasing the proportion of doubtful debt provisions in the collection, in addition to losses arising from the non-payment of this debt and thus affect the reserves or bank capital and liquidity, which have a negative impact on the profits of the banks and weaken the bank's ability to meet its various obligations.

Accordance with the financial and statistical analysis of the variables of the study, the researcher to the non-validity of the assumptions and acceptance of the following alternative hypotheses:

1. There are significant differences were statistically significant differences between the effectiveness of credit risk management and the quality of the credit portfolio.
2. 2There are significant differences were statistically significant between the profitability of private banks and the quality of the credit portfolio."

المقدمة:

إدارة مخاطر عموما لها دور فعال في مواجهة الأزمات المالية، حيث تتركز جهود القائمين عليها على المحافظة على ثقة الجمهور في القطاع المصرفي و على خلق سوق عادلة للمؤسسات المالية و الهيئات التي تقدم خدمات مالية و إيجاد سوق حرة نحو بالإضافة الى خلق وعي لدى الجمهور بمسؤولية إدارة البنك في عملية إدارة المخاطر.

أما من حيث إدارة المخاطر الائتمانية فتتركز مسؤولية الجهات التنظيمية والأشرفية (البنك المركزي) حول تحسين الجودة من خلال متطلبات الترخيص و الحد الأدنى لرأس المال و قواعد كفاية رأسمالية صارمة و تشديد المسؤوليات و المعايير الائتمانية و توفير قواعد إرشادية حول إدارة المخاطر و السياسات ذات الصلة وصولا الى نظام مصرفي مستقر .

تعتبر المخاطر الائتمانية من أكثر أنواع المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية ، وتظهر هذه المخاطر عندما يتخلف المقترض عن سداد القرض في التاريخ المحدد ، وهذا يقود الى انخفاض القيمة الحالية للأصول ، ويضعف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المختلفة أن البنوك التجارية غالباً ما تمنح القروض مقابل ضمانات معينة، وبعد مرور فترة من الزمن قد تنخفض قيمتها، وهذا يعتبر من المشاكل أو المخاطر التي توجهها في هذا المجال **وهى تتمثل بانحراف أداء المحفظة عن القيمة المتوقعة**.

أولا : مشكلة البحث :

عدم فاعلية ادارة المخاطر الائتمانية تؤدى الى عدم جودة المحفظة الائتمانية بالبنوك مما يحد من مواكبة البنوك الخاصة للمستجدات في الصناعة المصرفية ، وتظهر عدم فاعلية ادارة المخاطر الائتمانية من زيادة نسبه مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ، بالإضافة الى الخسائر الناتجة عن عدم تسديد هذه الديون وبالتالي تؤثر على احتياطيات او رأس مال البنوك وعلى

سيولته مما يكون له الأثر السلبى على ارباح البنوك ، مما يعطى معه احتمال افلاس البنك ، وحيث تلاحظ وجود تسهيلات ائتمانية متعثرة بشكل تراكمي لبعض البنوك مما دعي الى الباحث دراسة تحليل وتقييم المحفظة الائتمانية للبنوك الخاصة وهل هناك علاقة بين فاعلية ادارة المخاطر الائتمانية وجودة المحفظة الائتمانية مع الأخذ في الاعتبار ظروف السوق المصرفية واسواق المال والتغيرات السياسية والاقتصادية للتعرف على : المناهج المستخدمة فى قياس تلك المخاطر ، مع تقييم تلك المناهج والأساليب التي تستخدمها تلك البنوك في ادارتها لتلك المخاطر وما مدى فاعلية ادارة مخاطر الائتمان وكفاءة العاملين بها لتنفيذ تلك الاعمال ؟

جدول رقم (١)

محفظة القروض والسلفيات بالبنوك الخاصة بمصر

بيان	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
قروض منتظمة	89.5 %	88.5 %	87.2 %	89%	88 %	86%	86%	81%	80%
القروض تحتاج لعناية خاصة	3.9 %	3.6%	3.8 %	2 %	2 %	2%	2%	3%	3%
قروض غير منتظمة	6.6 %	7.9 %	9 %	9 %	10 %	11%	12%	16%	17%

أجمالي مخصص التسهيلات الائتمانية/أجمالي الائتمان غير المنتظم	81 %	76.6%	77.6%	76.6%	77.6	77%	76.6%	70.7%	71.7%

المصدر : اعداد الباحث وفقا للتقارير السنوية البنك المركزي المصري

يبين مما سبق انه منذ انشاء ادارة للمخاطر الائتمانية اعتبارا من عام ٢٠٠٦ أن نسبه القروض غير المنتظمة انخفضت من ١٧ % عام ٢٠٠٦ الى ١٠ % عام ٢٠١٠ حتى وصلت الى ٦.٦ عام ٢٠١٤ ، ومن ناحية اخرى نجد ارتفاعا لنسبه القروض المنتظمة من ٨٠ % الى ٨٨ % خلال فترة العرض حتى وصلت الى ٨٩.٥ % عام ٢٠١٤، وعلى الرغم من انخفاض نسبة الديون المتعثرة الا انها مازالت مرتفعة وهو ما يؤكد للباحث على اهمية دراسة تلك المشكلة.

ثانيا : فروض البحث :

يسعى الباحث إلى اختبار مدى صحة أو خطأ الفروض التالية :

١. لا توجد علاقة معنويه ذات دلاله احصائية بين فاعلية أدارة المخاطر الائتمانية وجودة محفظة الائتمان بالبنوك الخاصة.
٢. لا توجد علاقة معنويه ذات دلاله احصائية بين ربحية البنوك الخاصة وجودة محفظة الائتمان بالبنوك الخاصة.

ثالثا: أهداف البحث :

تهدف الدراسة لمعرفة فاعلية ادارة المخاطر بالبنوك وعلاقتها بجودة المحفظة الائتمانية و خاصة المخاطر الائتمانية باعتباره عصب أي بنك ، حيث تقوم ادارة المخاطر الائتمانية بتحديد المخاطر الائتمانية وطرق قياسها وكيفية ادارتها والعمل على الحد منها ، كما تهدف ايضا الى التحقق من وجود علاقة أو تأثير لجودة محفظة الائتمان في تحسين ربحية البنوك الخاصة .

رابعا : أهمية البحث :

يتناول البحث موضوعا يهتم بقضايا الجهاز المصرفي الذى يلعب دورا حيويا في التنمية الاقتصادية وهو إدارة مخاطر الائتمان، ونظر لكون البنوك معرضة للعديد من المخاطر التي قد تنشأ من عوامل البيئة الداخلية التي يعمل فيها البنك و البيئة الخارجية ، وكذلك معاناة السوق المصرفي من التعثر عن السداد مما يعكس عدم كفاءة ادارة البنك وينتهى بتدني ربحية البنوك ليبرز الحاجة إلي دراسة هذه مشكلة الدراسة وصولا الى جودة المحفظة الائتمانية .

خامسا : منهجية و أسلوب البحث ومجتمع وعينة وحدود الدارسة :

منهجية الدراسة : اعتمدت الدراسة على استخدام الطريقة الاستنباطية والاستقرائية لإعداد الإطار النظري من خلال المراجع العلمية العربية والأجنبية والتقارير السنوية والنشرات التي تصدرها البنوك بصفة دورية وتقارير البنك المركزي المعدة وكذلك القوائم المالية المنشورة و الأبحاث والدراسات، والتحليلات المالية لإعداد الإطار التطبيقي من خلال الاطلاع على البيانات الفعلية بالبنوك وخاصة مؤشرات الربحية لأجمالي البنوك الخاصة وكذلك استخدام دلالات إحصائية مناسبه والتي يتم منها استخلاص بعض النتائج التي من شأنها ان تساعد في تحقيق هدف الدارسة وبالإضافة الى المقابلات الشخصية مع القائمين على ادارة تلك البنوك.

عينة الدراسة :

البنوك الخاصة العاملة بمصر وعددها ٢٧ بنك حيث تستحوذ على نسبه ٥٠ % من حجم المركز المالي لمجمع البنوك.

الحدود الزمنية :

تغطى الدراسة الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٤ .

الحدود الموضوعية :

تتضمن دراسة إدارة المخاطر الائتمانية وأساليب إدارتها وتأثيرها على جودة المحفظة الائتمانية وربحيه البنوك الخاصة

الحدود المكانية : بالتطبيق على بنوك القطاع الخاص العاملة بمصر.

سادسا : الدراسات السابقة :

١. **دراسة (حسن،٢٠١٢)**[i] : تناولت الدراسة إعادة هيكله الائتمان الممنوح للعميل غير المنتظم ودراسة الاثار القانونية لعقد الجدولة حال عدم الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة **ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن** الجدولة الخيار الحتمي لإقالة العميل من عثرته و يقصد بها قيام البنك و بحد أقصي مرتين في اطار إعادة هيكله الائتمان الممنوح للعميل غير المنتظم خاصة الذي يواجه ظروف خارجه عن إرادته و تؤثر علي قدرته علي الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة بالتفاوض مع عميله و توقيع اتفاق معه دون التنازل عن مستحقات البنك أو خفض سعر العائد مع الحصول علي الضمانات التي تضمن سداد مديونيته للبنك.
٢. **دراسة (عبد الحميد ،٢٠١٢)**[ii] تناولت الدراسة المفاهيم المرتبطة بالسياسات الائتمانية بالبنوك التجارية ، كما تناولت المتغيرات البيئية في سياسات النظام المصرفي من المنظور الكلى ويتبعه تقييم دور البنوك التجارية في مراعاة العوامل البيئية ضمن سياسات منح الائتمان ، وقد استخدم الباحث قائمة استقصاء وزعت على مجتمع الدراسة مكون من ١٢٠ مفردة (مراقبي حسابات الشركات الصناعية - مدراء الائتمان بالبنوك التجارية - المدراء الماليين بالشركات الصناعية - أساتذة الجامعات المعنيين بالدراسة البيئية) ، **وكانت نتائج** التحليل الإحصائي الخماسي **التالية :**

- يوجد تأثير ضعيف متبادل بين الفروع المراد تمويلها وبين البيئة المحيطة به من حيث مدخلات ومخرجات واساليب التشغيل المتبعة بتلك المشروعات .
- يوجد تأثير ضعيف لأنشطة الوحدات البيئية وبين الاليات التي من خلالها يمكن تطوير السوق مثل توافق السياسات البيئية مع السياسات النقدية .
- وجود قصور من حيث عدم وضوح مفهوم وابعاد ومجالات المسئولية البيئية لدى قطاع عريض من العاملين بالبنوك التجارية ، وضعف مشاركة البنوك في دراسة المشكلات البيئية داخل المجتمع والمساهمة في حلها مثل (مشاكل التلوث ، استنزاف الموارد) وعدم وضع إطار رقابي تنظيمي يحقق وجود أساس للتقييم البيئي للمشروعات المقترح تمويلها .

٣. **دراسة (حسين ، ٢٠١٤)** [iii] تناولت الدراسة عمليات المنظمة والاستراتيجيات والمخاطر المتوقعة جراء تنفيذها، وكذلك التأكد من قيام الإدارة باتخاذ القرارات عالية المخاطر بحرص وعناية ، وتعد المعاييرالمراجعة الداخلية الصادرة من معهد المراجعين الداخليين الأكثر شيوعاً وتطبيقاً في العالم حيث تشكل أدلة إرشادية متكاملة تساعد في ضمان تنفيذ أنشطة المراجعة الداخلية بشكل فعال . **توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها** :

- وجود اختلاف في تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية بين القائمون بالمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الليبية كما أوضحت الدراسة عدم تفعيل دور المراجع الداخلي بدرجة كافية في إدارة المخاطر.

٤. **دراسة (ناصر ، ٢٠١٤)[iv]:** تناولت الدراسة بصفة أساسية تفعيل مقررات لجنة بازل للرقابة الداخلية المصرفية ومقررات بازل للحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية اليمنية، حيث قامت الدارسة باستعراض أهداف وأهمية ومكونات نظام الرقابة الداخلية، ودارسة مقررات بازل I وبازل II وأهم التعديلات الواردة في بازل III ، وتحديد أهم مقررات بازل فيما يتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك ، وكذلك مقررات بازل فيما يتعلق بالتخفيف والحد من مخاطر الائتمان، وكذلك تم استعراض أهم المناهل الكمية والنوعية لقياس مخاطر الائتمان وتحديد كفاءة محفظة القروض ، كذلك تمت دارسة بعض وسائل الحد من مخاطر الائتمان المستخدمة في البنوك التجارية لدعم كفاءة محفظة القروض. **نتائج الدراسة الميدانية :** أظهرت النتائج النهائية لاختبار مان وتني لعناصر الرقابة الداخلية وعناصر الحد من مخاطر الائتمان وفقا لبازل II أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك التجارية اليمنية في القطاع العام والقطاع الخاص حول مبادئ الرقابة الداخلية ومبادئ الحد من مخاطر الائتمان وفقا لبازل لغالبية عناصر محاور الرقابة الداخلية ومحاور الحد من مخاطر الائتمان وفقا لبازل II ، مما يدلل على اهتمام البنوك التجارية العاملة في القطاع العام والعاملة في القطاع الخاص على حد سواء بمبادئ الرقابة الداخلية ومباد الحد من مخاطر الائتمان وفقا لبازل II .

كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار: أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول مبادئ بازل II تعزي لمتغير خبرة ومؤهل المستقصي منهم ، وذلك لكافة محاور الرقابة الداخلية وفقا لبازل II .

أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول مبادئ بازلII تعزي لمتغير خبرة ومؤهل المستقصي منهم ،وذلك لكافة محاور الحد من مخاطر الائتمان **وفقا لبازل II.**

٥. **دراسة (الحويطى، ٢٠١٤)**[٧] تناولت الدراسة تقييم تأثير كفاءة محفظة القروض المصرفية على الجدارة الائتمانية بالتطبيق على البنوك التجارية ، وذلك لدراسة العلاقة بين كفاءة محفظة القروض المصرفية والجدارة الائتمانية للبنوك وتحليل الفروق فيما بينهم، وكذلك لاقتراح اطار محاسبي لتقييم تأثير كفاءة محفظة القروض المصرفية على الجدارة الائتمانية.

وقد استخدمت الباحثة التحليل الإحصائي لاختبار صحة الفروض واثبت وجود :

- ارتباط المخاطر بالجدارة الائتمانية - ارتباط ومؤشرات السيولة بالجدارة الائتمانية
- ارتباط مؤشرات التقييم الاخرى بالجدارة الائتمانية - ارتباط مؤشر كفاية راس المال بالجدارة الائتمانية .
- ارتباط مؤشرات الربحية بالجدارة الائتمانية - ارتباط مؤشرات كفاءة محفظة القروض بالجدارة الائتمانية .
- ارتباط مؤشرات المخاطر بالجدارة الائتمانية .

٦. **دراسة (خليل ، ٢٠٠٠)** [vi] تتناول الدراسة تحليل العلاقة بين الديون المتعثرة ومخصص الديون ومخاطر الائتمان ومدى تأثيرها على معدل العائد على الأصول في البنوك الوطنية. **أهم النتائج التى تم التوصل إليها** : أثبت وجود علاقة معنوية بين كل من الديون المتعثرة ومخصص الديون ومخاطر الائتمان وبين معدل العائد على الأصول في البنوك الوطنية - كما أوجد علاقة بين الديون المتعثرة ومخصص الديون ومخاطر الائتمان وبين معدل العائد على حق الملكية في البنوك الوطنية . كما أثبت وجود اختلافات في درجة تأثير كلٍ من الديون

المتعثرة ومخصص الديون ومخاطر الائتمان على كلٍ من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حق الملكية بين البنوك الوطنية.

٧. **دراسة (حلبى ، ٢٠١٣)**[vii] تناولت الدراسة تقييم كفاءة البنوك التجارية و ترتيبها من حيث افضل اداء باستخدام نماذج التحليل التغليفى للبيانات ،الحصول على درجات الكفاءة وكذلك بيان مصادر عدم الكفاءة .حساب معدل التغير في الانتاجية باستخدام مؤشر مالم كويست ،و اخيرا اختبار العوامل المؤثرة على الكفاءة من خلال اجراء انحدار توبيت لدرجات الكفاءة على مجموعة من النسب المئوية المستخلصة من الميزانيات العمومية للبنوك بالإضافة الى المتغيرات الكلية. وذلك من اجل تحديد خصائص البنوك التي تتمتع بالكفاءة. مع بيان تأثير اتخاذ المخاطر على الكفاءة. **وأظهرت النتائج ان** : متوسط الكفاءة الفنية للبنوك التجارية هي ٦٨ % ، متوسط كفاءة الحجم هي ٩١ % وان متوسط الكفاءة الادارية هي ٧٤% ، مما يعنى ان عدم الكفاءة يعود الى عدم الكفاءة الادارية.
أوضحت نتائج انحدار توبيت أن المتغيرات ذات التأثير على الكفاءة الفنية الكلية هي متغيرات(الاستقرار، نسبة القروض الى الاصول ، مخصصات خسائر القروض، الودائع الى الاصول ، الملكية الى الاصول ، العائد على الاصول) .

الفجوة البحثية من خلال نتائج الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

من العرض السابق رصد الباحث الحقائق التالية : تزايد اهتمام الباحثين بموضوع المخاطر الائتمانية ، ومن خلال هذا الموضوع دارات الدراسات السابقة على ادارة المخاطر مع الموضوعات الآتية :

إعادة هيكله الائتمان الممنوح للعميل غير المنتظم - المفاهيم المرتبطة بالسياسات الائتمانية بالبنوك التجارية ، المتغيرات البيئية في سياسات النظام المصرفي من المنظور الكلى- تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة

الداخلية بين القائمون بالمراجعة الداخلية في البنوك- تقييم تأثير كفاءة محفظة القروض المصرفية على الجدارة الائتمانية بالتطبيق على البنوك التجارية - تحليل العلاقة بين الديون المتعثرة ومخصص الديون ومخاطر الائتمان ومدى تأثيرها على معدل العائد على الأصول- تحديد خصائص البنوك التي تتمتع بالكفاءة. مع بيان تأثير ادارة المخاطر على الكفاءة.

وقد تلاحظ ان الدراسات لم تركز على ادارة المخاطر الائتمانية وجودة المحفظة الائتمانية وبالتالي تم اجراء الدراسة الحالية .

سابعا : الإطار النظري لإدارة المخاطر الائتمانية كمدخل لجودة الائتمان :

مقدمه :

تضع البنوك اهمية خاصة لمخاطر الائتمان حيث انها المصدر الرئيسي للأزمات المالية credit exposure التي تواجه البنوك على المستوى العالمي، والتي تعود إلى تدني معايير الائتمان للمقترضين بالإضافة الى سوء إدارة مخاطر المحفظة ، وعدم إعطاء الاهتمام الكافي للمتغيرات الاقتصادية ، والأوضاع الأخرى التي تؤدي إلى تدهور الأوضاع الائتمانية لدى الأطراف المتعاملة مع المصرف.

هى تنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق، أومن الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان و التي تؤدي إلى خسارة البنك .و أن خسائر الائتمان هي عنصر يمكن التنبؤ به من عمليات الإقراض او احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض و أعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان

أولا : ادارة مخاطر الائتمان :

يتعرض البنك لعدة مخاطر عند توظيف أمواله، و تتمثل[viii] هذه المخاطر دائما بالسلفيات (القروض) أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء، و تنجم هذه

المخاطر عادة عندما يفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع عند حلول وقت سداد القروض ومنها :

- **مخاطر السوق**
: تنشأ مخاطر السوق للتغيرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر المصارف بذلك التغيير.

- **مخاطر سعر الفائدة :**
ناتجة عن تغير أسعار الفوائد صعودا أو هبوطا حسب وضع كل مصرف على حدة نسبة إلى السيولة المتوفرة لديه مثل تعرض البنك إلى خسارة عند توفر فائض السيولة لديه في حالة هبوط سعر الفائدة و عندما تقل السيولة يضطر البنك للاقتراض من السوق مما يعرضه لخسارة في حالة ارتفاع سعر الفائدة ، لذلك يتوجب مراقبة و إدارة مستمرة تجنبا للمخاطر.
- **مخاطر السيولة :**
غالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة البنك على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعفه في إدارة الموجودات و المطلوبات، فيلجئ إلى السوق المصرفي كلما أقرض عملاءه ليتمكن من الإيفاء بتعهداته على الوفاء بطلبات القروض من عملاء ة . وبذلك تقل مقدرة البنك على إبقاء هامش ربح جيد على القروض التي يقدمها.

- **المخاطر التشغيلية :**
هذه المخاطر تتعلق بالمخاطر المتصلة بالعمل اليومي بالبنك مثل عمليات السطو و المباني غير الآمنة و تتضمن هذه المخاطر أيضا أخطاء الصرافين و القيود الخاطئة .
- **مخاطر المعاملات :**
- تحرك أسعار صرف العملات صعودا أو هبوطا في الأسواق المالية مقابل الجنيه . لذلك يجب أن يكون للبنك القدرة على حماية أمواله و أموال عملائه ضد تقلبات الاسعار صعودا أو هبوطا .

- **المخاطر القانونية :**

و هي المخاطر التي يتعرض لها المصرف من جراء نقص أو قصور مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا .

و قد يتعرض البنك لا كثر من نوع من المخاطر السابقة في آن واحد . لذا تقوم البنوك برسم سياساتها لإدارة و تحديد تلك المخاطر، و تقوم بعد تحليلها بضبطها ضمن حدود معقولة كما تقوم بمراقبتها بصفة مستمرة من خلال قسم ينشأ خصيصا لإدارة المخاطر .

تضع البنوك اهمية خاصة لمخاطر الائتمان حيث انها المصدر الرئيسي للأزمات المالية credit exposure التي تواجه البنوك على المستوى العالمي، والتي تعود إلى تدني معايير الائتمان للمقترضين بالإضافة الى سوء إدارة مخاطر المحفظة ، وعدم إعطاء الاهتمام الكافي للمتغيرات الاقتصادية ، والأوضاع الأخرى التي تؤدي إلى تدهور الأوضاع الائتمانية لدى الأطراف المتعاملة مع المصرف.

هى تنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق، أومن الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان و التي تؤدي إلى خسارة البنك ، مع العلم انه يمكن التنبؤ بتلك المخاطر او احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض و أعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان[ix] كما أكدت دراسة (kerzner, 2003) على أن سبب فشل الوحدات الاقتصادية يرجع إلى عدم وجود إدارة للمخاطر تقوم بتخطيط وتحليل المخاطر ووضع الاستراتيجيات لمواجهة تلك المخاطر، كما أكد (Dye, 2002/2003) على أن سبب انهيار شركة إنرون يرجع إلى عدم فهم مجلس الإدارة كيفية إدارة المخاطر المتأصلة في أنشطة الشركة نقلا عن (نهال الجندي ، ٢٠٠٨) .

ونتيجة لهذه الاخفاقات زاد الاهتمام بتشكيل إدارة المخاطر الائتمانية فى الوحدات الاقتصادية باعتبارها أحد الركائز الأساسية لمواجهة المخاطر المحتمل

أن تتعرض لها البنوك ، وأوضح دور المراجعة الداخلية في فاعلية أنشطة إدارة المخاطر الائتمانية .

واخيرا يمكن القول مع ما سبق ان فاعلية ادارة مخاطر الائتمان تكمن فى مراقبة مكونات المحفظة ، والقدرة على تنوع المحفظة الائتمانية وتوازن مكوناتها والتى يعتمد عليها ايضا كمؤشرات لقياس جودة المحفظة الائتمانية أهمها ما يلى :

- أجمالي مخصص التسهيلات الائتمانية / أجمالي التسهيلات الائتمانية .
- مخصص التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة / أجمالي التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة .
- أجمالي القروض غير المنتظمة / أجمالي القروض الممنوحة للعملاء .

ثانيا : جودة المحفظة الائتمانية

تعكف البنوك على مراجعة جودة المحافظ الائتمانية لديها إثر تصاعد الأحداث السياسية الأخيرة وما تبعها من ركود فى القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وحيث أن تقييم جودة المحافظ الائتمانية عامل مهم فى تحديد حجم المخصصات التى تحتفظ بها البنوك ، عبر محورين ، الأول تكوين مخصص عام للصناعة ككل كالقطاع السياحي ، والأمر الثاني يعتمد على تحليل حالة كل عميل على حدة للاحتفاظ بالمخصص الذى يتناسب مع مخاطر التعثر المصاحبة له ، مع ضرورة القيام باختبارات التحمل والحساسية أو ما يعرف بالـ « Stress Testing» لمعرفة درجة تأثر العميل بالمتغيرات الحالية نتيجة تقليل ساعات عمل ودورات الإنتاج وغيرها من الأمور المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي والأمني بالبلاد ، مع وضع خطط لمواجهة السيناريوهات المختلفة .

جودة المحفظة الائتمانية يعنى تجنب البنك لتحقيق أي خسائر مستقبلية ، من خلال ما يلى:.

- **المحافظة على ادارة وقياس وضبط جودة المحفظة الائتمانية** : من حيث فصل مناسب للمهام ، التوافق مع إجراءات وسياسات ادارة الائتمان ، شمولية وحداثة المعلومات في ملفات الائتمان ، دقة وحداثة المعلومات المقدمة الى نظم ادارة المعلومات . وعلى البنك مراقبة وضع الائتمانيات الفردية ومن مثل تحديد كفاية المخصصات المناسبة لخسائر الائتمان المحتملة .
- **استخدام أنظمة معلومات وتقنيات التحليل** : لمساعدة الإدارة على قياس مخاطر الائتمان المتلازمة مع الأنشطة فنظام ادارة المعلومات يجب ان يقدم معلومات كافية حول هيكل المحفظة الائتمانية والتى تتضمن تحديداً لأى تركز للمخاطر .
- **العمل من خلال نظاما لمراقبة هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية** : من حيث نظام مراقبة هيكل ونوعية محفظة الائتمان ، التركزات الائتمانية على ان يأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة في الأوضاع الاقتصادية عند تقييم الائتمان والمحفظة الائتمانية .
- **التحقق من وجود رقابة دقيقة على مخاطر الائتمان مثل** : إرساء نظام تقييم مستقل ومستمر لعمليات ادارة مخاطر الائتمان ونقل نتائج هذه المراجعات الى مجلس الإدارة والإدارة العليا عن طريق جود نظام للرقابة الداخلية فعال من قبل أشخاص مستقلين.
- كما يجب التأكد ان عملية منح الائتمان مدارة ومرقبة بشكل ملائم ويوجد التزام بالسياسات الائتمانية وان التعرض لمخاطر الائتمان هى ضمن الحدود المقبولة للبنك مع إرساء نظام لاتخاذ إجراءات وقائية مبكرة فيما يتعلق بالائتمانات المتدهورة .

أساليب وطرق تحليل المخاطرة :Risk Analysis Methods : تتم من خلال خمسة مراحل كما يلى

المرحلة الاولى : تحديد المخاطر :

تساعد عملية تحليل المخاطرة فى توضيح طبيعة المخاطرة ، و احتمالية حدوث لكل مخاطرة . وتمدنا كذلك بدرجة أولوية المخاطرة . مما يساعد فى تحليل معايير محاسبة القائمين وتحديد درجة المسئولية عن التعامل مع المخاطرة و يساعد الإدارة فى توظيف مواردها بشكل فعال ومحدد ومن اهم اساليب تحديد المخاطر ما يلى :

١. العصف الذهنى Brainstorming
٢. قوائم الاستقصاء Questionnaires
٣. دراسات الأعمالBusiness studies
٤. المقارنات التطويرية بالصناعة Industry Benchmarking
٥. تحليل السيناريوهات Scenario analysis
٦. ورش تقدير درجة المخاطرة Risk Assessment Workshops
٧. المراجعة والفحص Auditing and Inspection
٨. الدراسات الاحتمالية Hazard Studi

المرحلة الثانية : تقييم درجة المخاطرة Risk Evaluation

عندما تكتمل عملية تحليل المخاطرة ، والتي تعد ضرورية للمقارنة بين المخاطر التى تم تحديدها عن طريق الإدارة ، تضع المنظمة معايير للمخاطرة حيث يتم عن طريقها تقييم درجة المخاطرة ومن هذه المعايير :

تكاليف المرتبطة بالمخاطر - العوائد المحققة - المتطلبات القانونية - العوامل البيئية الاجتماعية والاقتصادية - درجة اهتمام المستفيدين بالمخاطرة ، وتستخدم عملية تقييم درجة المخاطرة فى وضع واتخاذ القرارات المرتبطة والمتعلقة بالتعامل مع المخاطرة وكذلك إمكانية تحديد المخاطر التى يمكن قبولها أو معالجتها .

المرحلة الثالثة : إعداد التقارير عن المخاطر والاتصالات Risk reporting of communication إعداد التقرير الداخلى : Internal Reporting تقدم لمستويات البنك المختلفة عن عمليات إدارة المخاطر كما يلى :

- **على مستوى مجلس الإدارة** : The Board at Directors التى تتيح مجلس الإدارة ما يلى :

- معرفة أكثر المخاطر المحتملة التى تواجه المنظمة والتأثيرات المحتملة والتى يمكن أن تحدث انحرافاً فى قيمة السهم .
- ضمان مستويات مناسبة من الوعى فى التعامل مع المخاطر .
- معرفة كيفية إدارة الاتصالات فى عمليات الاجتماع لمناقشة الاستثمار والتأكد أن عملية إدارة المخاطر تتم بشكل فعال .
- نشر سياسة واضحة عن التعامل مع المخاطر تشتمل على فلسفة إدارة المخاطر ومسئوليتها .

- **على مستوى وحدات الأعمال :** Business Units

يجب على التنفيذين فى مجال أعمالهم أن يدركون المخاطر التى يمكن أن تقع فى نطاق مسئولياتهم والتأثيرات الممكنة التى يمكن أن تتأثر بها مناطق أخرى. ويكون لديهم مؤشرات للأداء والتى تسمح لهم بمتابعة الأعمال الرئيسية والأنشطة المالية بوحداتهم وتحديد أماكن التحسينات الممكنة والتى تتطلب الاهتمام من خلال القيام بإعداد التنبؤات والموازنات ، كما يجب ان يكون لديهم الأنظمة التى تساعد فى إمداد المنفذين والمسئولين عن معالجة الانحرافات عن الموازنات والتوقعات المحتملة ربما يساهم فى اتخاذ القرارات .

- **على مستوى الأفراد** : Individuals يجب على الأفراد القيام بالاتي فى أعمالهم:

هم مسئولين عن المخاطر الشخصية . فهم الكيفية التى يمكن بها اجراء تحسين مستمر والاستجابة لإدارة المخاطرة . ويتم إعداد تقارير بشكل نظامي وفوري للإدارة العليا حول أية مخاطر جديدة أو فى حالة الفشل فى السيطرة على المجريات الحالية .

إعداد التقرير الخارجية : External Reporting :

يرفع البنك تقارير إلى أصحاب المصلحة بغرض الإفصاح عن سياسته فى إدارة الأزمات والتعامل معها ، ومدى فعاليتها فى تحقيق الأهداف .

المرحلة الرابعة : علاج المخاطر : Risk Treatment

علاج المخاطر هو عملية لاختيار وتنفيذ مقاييس وإجراءات معينة كتعديل مسار المخاطرة ، وتتضمن علاج المخاطرة عناصر أساسية للسيطرة والرقابة على المخاطر أو التخفيف من حدتها ، أو نقل المخاطر ..... وغيرها .

فمن خلال عملية تحديد المخاطر التى يجب أن تنتبه إليها الإدارة وتأخذها فى الاعتبار والتى يليها تحليل لدرجة ونوعية تلك المخاطر ، يمكن للبنك القيام بعمليات ذات كفاءة وفعالية ، ويساهم ذلك فى تحديد الأولويات المتعلقة بعمليات الرقابة على المخاطر وكيفية تحقيق النفع للمنظمة ، وتقاس الفعالية بالرقابة الداخلية بالدرجة التى عندها يتم تحديد أو تقليل درجة المخاطرة من خلال عرض لأساليب الإدارة المستخدمة ، كما تقاس فعالية تكاليف الرقابة الداخلية من خلال مقارنة تكلفة تنفيذ الأساليب الرقابية المستخدمة بالعوائد المحققة من تقليل حجم وشدة المخاطر المتوقعة ، ويتم قياس الاساليب الرقابية المقترحة فى شكل تاثيرات اقتصادية يمكن أن تحدث إذا لو لم يكن هناك إجراءات تتخذ فى مثل تلك الحالات المعتادة .

المرحلة الخامسة : متابعة ومراجعة عمليات إدارة المخاطر : Monitoring Review

الإدارة المخاطر الفعالة تقوم بمتابعة ومراجعة الهيكل التنفيذي و اتخاذ الإجراءات الرقابية المناسبة للتعامل معها ، من خلال مراجعه السياسة ووضع المعايير التى يجب تنفيذها ومراجعتها وفق معايير الأداء الموضوعية ، لتحديد

الفرص الممكنة لعملية التحسين ، كما يجب تحديد التغيرات فى المنظمة والبيئة و التعامل معها ، من خلال إجراء التعديلات المناسبة فى الأنظمة ووفق ذلك التغيير.

رابعا : الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر : Structure & Administratio والتى تشتمل على العناصر التالية :

- **سياسة إدارة المخاطر** : Risk Polic يجب أن تكون واضحة و محدد للمسئوليات داخل المنظمة بشكل كامل بالإضافة غلى تحديدها لكافة المتطلبات القانونية المطلوبة كما يجب ان تتم عملية إدارة المخاطر بالتوافق مع الأدوات والأساليب الممكن استخدامها فى المراحل المختلفة مع الالتزام الكافي من الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية بالبنك تجاه التطبيق والمتابعة ، و ضرورة إسناد المسئوليات داخل التنظيم وكذلك العمل على تخصيص الموارد المناسبة للتدريب والتطوير لتعزيز وزيادة الوعى بأهمية التعامل مع المخاطر .
- **دور مجلس الإدارة : Role of the Board**

مجلس الإدارة المسئول عن تحديد الاتجاه الاستراتيجي للبنك ، وبناء البيئة المناسبة والهياكل الملائمة لإدارة المخاطر والتعامل معها بفاعلية ، وربما يحدث ذلك عن طريق المجموعة التنفيذية أو من خلال اللجنة غير التنفيذية ، او من خلال لجان المراجعة أو عن طريق الوظائف الأخرى التى ترسم طريقة عمل المنظمة ، والتي تكون قادرة على القيام بدور الراعي بالمنظمة فدارة المخاطر .

- **دور وحدات الأعمال : Role of the Business Units**

وحدات الأعمال مسئولة بشكل مبدئي عن إدارة المخاطر التي تحدث في الأنشطة اليومية ، كما أنها مسئولة عن بناء الوعى لدى العاملين لديها بأهمية المخاطر المتعلقة بالأنشطة ، وهنا يجب عرض لأهم أهداف غدارة المخاطر في تلك الأعمال والأنشطة.

يجب عقد اجتماع دوري لإدارة المخاطر لأخذ كافة الاعتبارات والأولويات في ضوء تحليل فعال للمخاطرة . والتأكيد على أن إدارة

وحدات الأعمال قامت بإدراج عمليات المخاطر ضمن مرحلة التخطيط للمشروعات وذلك على مستوى كافة مراحل المشروع.

- **دور وظيفة إدارة المخاطر : role of the Risk M. Function**

وظيفة إدارة المخاطر تضع السياسة والاستراتيجية المناسبة لإدارة المخاطر وتحديد المدير المسئول عن إدارة المخاطر على المستوى التشغيلي والاستراتيجي ، كذلك عليها بناء ثقافة واعية بأهمية التعامل مع المخاطر عبر المنظمة وتتضمن تعليم أساليب التعامل بالإضافة الى التنسيق بين الأنشطة الوظيفية المختلفة والمرتبطة بقضايا إدارة المخاطر داخل المنظمة .

- **تحسين عمليات الاستجابة للمخاطرة Risk Response Processes**

عن طريق إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها إلى مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة بالمنظمة.

- **دور المراجعة الداخلية : Role of the Internal Audit**

المراجعة الداخلية دورها يرتكز على المخاطر ومراجعة عمليات ادارة المخاطر وتسهيل عملية تعريف المخاطرة وتقييم وتعليم العاملين عن كيفية إدارة المخاطر ، والتنسيق بين مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من خلال إمدادهم بالتقارير المستمرة .

- **الموارد والتنفيذ : Resources & Implementation**

إن الموارد المطلوبة لتنفيذ السياسة المتعلقة بإدارة المخاطر بالبنك يجب أن يتم تحديدها وبناءها بوضوح عند كافة المستويات الإدارية بالمنظمة وبكل وحدات الأعمال ، وبالإضافة إلى الوظائف التشغيلية الأخرى والتى تدخل ضمن عملية إدارة المخاطر والتى يجب أن يكون لها أدواراً رئيسية فى عملية تنسيق استراتيجية وسياسة إدارة المخاطر بشكل واضح ومحدد ، لذا يجب تحديد وتعريف دور القائمين على المراجعة والمتابعة الداخلية ، والمسئولين عن التعامل مع عمليات إدارة المخاطر بالمنظمة .

كما يجب أن تدخل إدارة المخاطر ضمن عمليات وضع استراتيجية وموازنة الأعمال بالمنظمة ، و الاهتمام الكافي فى عمليات التعليم والتدريب والتطوير كما يحدث في العمليات التشغيلية .

واخيرا : البنوك خلال الفترة الحالية توسعت في منح الائتمان وتنوعت في تقديم الخدمات المصرفية بشكل كبير و بنسبه كبيرة عن الأعوام السابقة مما يثير القلق وهو الامر الذى دعي البنك المركزي الى اصدار تعليمات في عام ٢٠٠٥ بضرورة قيام البنوك بإنشاء ادارة للمخاطر اعتبارا من بداية عام ٢٠٠٦[x] تقوم بتقييم الجدارة الائتمانية لعملاء الشركات ودراسة محفظة القروض والسلفيات للوقوف على جودة الائتمان الممنوح مع ضرورة المتا بعة السابقة واللاحقة لعملية الائتمان الأمر الذى ترتب على ذلك ان كثير من البنوك استجابة لمطالب البنك المركزي بإنشاء تلك الإدارة والبعض الأخر فى طريقة الى تفعيلها مع الالتزام بمراعاة ما يلى[xi]:

عند انشاء إدارة المخاطر الائتمانية يجب ان يراعى ما يلى :

- وجود سياسة ائتمانية معتمدة من مجلس إدارة البنك تنشر لكل العاملين بالائتمان "تشتمل علي أسس تحديد درجة الجدارة الائتمانية للعملاء والتي تتخذ أساسا للمنح والتسعير وتكوين المخصصات ، و توحيد للمفاهيم والنماذج المستخدمة ، توافر أسس التقييم لدي كافة الإدارات ، وتحديد للصلاحيات الائتمانية والجهات المعينة بالتعامل ".
- أن يتم تقييم المخاطر للمؤسسات المرتبطة One Obligor Concept طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري .
- أن تتم المراجعة الائتمانية للتسهيلات الممنوحة لكافة العملاء مرة واحدة علي الأقل كل سنة مالية .
- مراجعة العملاء غير المنتظمين وإعداد تقرير ربع سنوي و عرضه علي اللجنة التنفيذية ومجلس إدارة البنك أو إدارة الفرع الاجنبي.
- قبل الصرف يقوم متابع الائتمان من التأكد من توافر الشروط والضمانات واستيفاء كافة المستندات القانونية .

- وجود نظام للمعلومات الائتمانية وذلك كقاعدة أساسية تمكن البنك من التنبؤ بأية تغيرات قد تطرأ علي أوضاع العميل .
- وجود نظام جيد لتقييم المخاطر يساعد علي قياس جودة الائتمان بالنسبة لموقف كل تسهيل ائتماني علي حده وكذا بالنسبة لمحفظة القروض ويراعى في هذا الشأن التركز بالنسبة للعميل الواحد وأطرافه المرتبطة ، والصناعة ، والعملات ، والآجال ، وقياس ذلك من خلال المتوسط المرجح لتقييم العملاء مقارنة بالفترات السابقة ومدى تناسب العائد مع درجة المخاطرة مع تحديث النظام باستمرار ، ويشتمل ذلك علي البيانات الضرورية اللازمة للتقييم وفقا لسياسة البنك .
- المتابعة الائتمانية بعد المنح من خلال وظيفة متابعة الائتمان وكذا إدارة التفتيش الداخلي للتأكد من تنفذ السياسات الموضوعية من قبل إدارة البنك وتنفيذ شروط الموافقات الائتمانية ورفع تقرير لإدارة البنك بأي ممارسات لا تتفق مع السياسة والشروط .

ثامنا : الدراسة العملية اختبار صحة الفروض

اتجه الباحث لاستخدام التحليل المالي والإحصائي لعدد ٢٧ بنك من البنوك الخاصة باستخدام بيانات قوائم المراكز المالية وقائمة الدخل لكل منهم للفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٤ والتحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS لاختبار الفروض التالية :

١. لا توجد علاقة معنويه ذات دلاله احصائية بين وفاعلية أدارة المخاطر الائتمانية و جودة محفظة الائتمان بالبنوك الخاصة .
٢. لا توجد علاقة معنويه ذات دلاله احصائية بين ربحية البنوك الخاصة و جودة محفظة الائتمان بالبنوك الخاصة.

أختبار صحة الفرض الأول :" فيما يلى تحليل أهم نسب مفردات جودة المحفظة الائتمانية :

أ- أجمالي التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة / أجمالي التسهيلات الائتمانية %

ب- أجمالي القروض غير المنتظمة / أجمالي القروض الممنوحة للعملاء %

جدول رقم (٢)

أجمالي التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة / اجمالى التسهيلات الائتمانية %

مؤشرات جودة المحفظة		أ- اجمالى التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة / اجمالى التسهيلات الائتمانية %									
م.	السنه	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	المتوسط	اكبر من ق المصرفى	اكبر من ق خ
٠	مجمع القطاع المصرفى	١٦.٩	١٦.٥	١٤.٦	١٠.٣	٩.٨	٨.٨	٧.٦	١٢.١	٠.٠	٠.٠
٠	مجمع البنوك الخاصة	١٢.٢	١٠.٣	٩.٢	٩.١	٩	٧.٩	٦.٦	٩.٢	٠.٠	٠.٠
١	باركليز	٦.٧	٧.١	٨.٣	١٠.٥	٦.٤	٦.٥	٥.٦	٧.٣	٤.٨-	١.٩-
٢	الامارات دبى "بى ان بى "	٤.٧	٤.٢	٣.٣	٢.٩	٢.٤	٢.٤	١.٤	٣.٠	٩.٠-	٦.١-
٣	بنك اتش اس بى سى	٠.٩	٠.٥	٣	١.٥	١.٩	٣.٩	٣.٢	٢.١	٩.٩-	٧.١-
٤	بنك مصر إيران للتنمية	٨.٧	٩	٧.٥	٩.٤	١١.٢	١٤.٢	١٣.٤	١٠.٥	١.٦-	١.٣

٥	بنك قطر الوطني الأهلي" الاهلي سوستيه	٣.٥	٣.٨	٣.٢	٣	٣.٤	٣.١	٢.٧	٣.١	٩.٠-	٦.١-
٦	بنك عودة	٢.٧	٢	٢.٤	٣.٣	٣.٤	٢.٨	٢.٨	٢.٦	٩.٤-	٦.٦-
٧	بنك الاسكندرية	١٠.٢	١٠.٥	٩.٤	١٠.٣	١٠	٨.٢	٦.٨	٩.٣	٢.٧-	٠.٢
٨	البنك التجاري	١.٨	٢	٢.٣	٢.٣	٢.٩	٣.١	٣.٤	٢.٥	٩.٥-	٦.٦-
٩	بنك القاهرة	١	١	١	٠.٩	٠.٩	١.٨	٢.٨	١.٣	١٠.٧-	٧.٨-
١٠	كريدي اجريكول	١.٩	٢.١	١.٨	٢.٧	٢.٣	٤.٤	٣.٦	٢.٧	٩.٤-	٦.٥-
١١	بنك بلوم	١٤.٤	١٦.٨	١٤.٨	١٣.٨	٩.٤	٨.١	٦.٤	١٢.٠	٠.١-	٢.٨
١٢	بنك البركة مصر	١٦.٢	١١.٦	٨.٩	٨.٢	٧.٦	٥.٣	٤.٩	٩.٠	٣.١-	٠.٢-
١٣	بنك قناه السويس	٥١.٦	٤٨.٨	٤٥.٥	٤٦.١	٤٧.٦	٥٠.٨	٤٧.٢	٤٨.٢	٣٩.٠	٣٩.٠

١٤	البنك المصرى الخليجى	١٤.٤	١٥	١٠	٩.٧	١١.٣	٨.١	٦.٤	١٠.٧	١.٤-	١.٥
١٥	البنك العربى الافريقى	١٥	١٦	١٢	١٧	١٢	٢٧	١٦	١٦	١٠.٤-	٧.٥-
١٦	بنك الكويت الوطنى الوطنى المصرى	١٢.٥	١١.٣	١٠.٣	٩.٤	١٠.٦	١١.٨	٧.٩	١٠.٥	١٠٥-	١.٤
١٧	بنك التنمية الصناعية والعمال المصرى	٦٧.٤	٥٧.٥	٥٠.٩	٤٥.٨	٤٠.٢	٣٨.٧	٣١.٩	٤٧.٥	٣٥.٤	٣٨.٣
١٨	بنك الاتحاد الوطنى	٢٨	٢٢.١	١٦.٣	١٤.٨	١٣.١	١٣.٥	١٢.١	١٧.١	٥.١	٧.٩
١٩	بنك المؤسسة العربية المصرفية	٧.٦	٨	٨.٧	٩.٨	٧.٢	٧.١	٤.٢	٧.٥	٤.٦-	١.٧-
٢٠	البنك المصرى لتمية الصادرات	١٠	٨.٦	٩.٧	١١.٩	١٠.٨	١٢.٢	٩.٣	١٠.٤	١.٧-	١.٢

٢١	بنك ابو ظبى الوطنى	٢.٤	٤.١	٢.٨	٤.٥	٥.٥	٦.٣	٤.٥	٤.٣	٧.٨-	٤.٩-
٢٢	بنك الاستثمار العربى	٣٣.١	٢٥.٥	١٨.٤	١٧.٤	١٨.٧	١٥.٥	١٣.٤	٢٠.٣	٨.٢	١١.١
٢٣	بنك فيصل الاسلامى	٣٦.٣	٣٤.٧	٣٦.٣	٣٣.٢	٣٤.٣	٣١.٧	٢٤	٣٢.٩	٢٠.٩	٢٣.٧
٢٤	الشركة المصرفية العربية الدولية	٨.٥	٥.٨	٥.١	٥.٦	٥.٦	٣	١.٨	٥.١	٤.١-	٤.١-
٢٥	البنك الاهلى المتحد	١.٨	٥.٢	٣.٩	٣	٢.١	٢.٢	٢.٦	٣.٠	٩.١-	٦.٢-
٢٦	بنك الاسكان والتعمير	٢١.٣	١٣.٢	١١.٣	١٧.٨	١٩	١٥.٨	١٧.١	١٦.٥	٤.٤	٧.٣
٢٧	المصرف المتحد	٦٣.٤	٥٧.٨	٤٣.٤	٣٨.٧	٤٨.٨	٤٣.٨	٣٥.٦	٤٧.٤	٣٥.٣	٣٨.٢

جدول رقم (٣)
أجمالي القروض غير المنتظمة /أجمالي القروض الممنوحة للعملاء%

مؤشرات جودة المحفظة		أجمالي القروض غير المنتظمة / أجمالي القروض الممنوحة للعملاء %									
م.	السنه	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	المتوسط	أكبر من ق. المصرفى	أكبر من ق خ
٠	مجمع القطاع المصرفى	٢٢.٨	٢١.٧	١٨.٦	١٣	١٢	١٠.٨	٩.٣	١٥.٥	٠.٠	٠.٠
٠	مجمع البنوك الخاصة	١٥.٣	١٣.٧	١١.٧	١١.٣	١٠.٩	٩.٥	٨	١١.٥	٠.٠	٠.٠
١	باركليز	٩.٧	٨.٩	١٠.٣	١٢.٦	٧.٥	٧	٦.١	٨.٩	-٦.٦	-٢.٦
٢	الامارات دبى	٦.٩	٦.٢	٥.٢	٤.٥	٣.٧	٣.٨	١.٧	٤.٦	-١٠.٩	-٦.٩
٣	بنك اتش اس بى سى	١	١.١	٥.٣	٢.٤	٢.٥	٥.١	٤.٢	٣.١	-١٢.٤	-٨.٤

٤	بنك مصر إيران للتنمية	١١.٨	١٠.٦	٨.٥	١٠.٣	١٢.٢	١٥.٥	١٥.٣	١٢.٠	-٣.٤	٠.٥
٥	بنك قطر الوطني الأهلي	٥.٢	٤.٨	٣.٤	٣.١	٢.٧	٣.٧	٣.٢	٣.٧	-١١.٧	-٧.٨
٦	بنك عودة	٣.٣	٢.٨	٣.١	٣.٩	٢.٨	٣.٢	٣.٢	٣.٢	-١٢.٣	-٨.٣
٧	بنك الاسكندرية	١٠.٩	١٠.٧	٩.٦	١٠.٦	٩.٨	٨	٦.٧	٩.٥	-٦.٠	-٢.٠
٨	البنك التجاري	١.٨	٢.٨	٣	٣	٤	٤.٣	٥	٣.٤	-١٢.٠	-٨.١
٩	بنك القاهرة	١.٦	١.٤	١.٢	١	٠.٩	٢	٣.١	١.٦	-١٣.٩	-٩.٩
١٠	كريدي اجريكول	٤.١	٣.٩	٣.١	٢.٩	٢.٧	٥.٣	٤.٣	٣.٨	-١١.٧	-٧.٧
١١	بنك بلوم	١٨.٧	٢١.٦	١٨.٢	١٩.٣	١٣.٦	١١.٢	٨.٤	١٥.٩	-٠.٤	٤.٤

١٢	بنك البركة مصر	١٨.٩	١٣.٧	١٠.٤	٩.٧	٨.٦	٦.٢	٥.٤	١٠.٤	٥.٠-	١.١-
١٣	بنك قناه السويس	٥٨.٢	٥٧.٢	٥٤.٤	٥٣.١	٥٥.٦	٥٦.٢	٥٢.٧	٥٥.٣	٣٩.٩	٤٣.٩
١٤	البنك المصرى الخليجى	١٧.٥	١٧.٢	١١.٨	١٠.٩	١٤.١	٨.٥	٦.٧	١٢.٤	٣.١-	٠.٩
١٥	البنك العربى الافريقى	١.٨	١.٩	١.٥	٢.١	١.٤	٣.١	١.٩	٢.٠	١٣.٥-	٩.٥-
١٦	بنك الكويت الوطنى	١٤.٨	١٣.٦	٢.٩	١١.٥	١٣.٥	١٤.٤	٩	١١.٤	٤.١-	٠.١-
١٧	بنك التنمية الصناعية والعمال المصرى	٧١.٩	٦٢.٧	٥٥.٩	٥٠.٢	٤٤	٤٣.١	٣٧.٣	٥٢.٢	٣٦.٧	٤٠.٧
١٨	بنك الاتحاد الوطنى	٣٠.٤	٢٧.١	١٨.٦	١٦.٦	١٤.١	١٤.١	١٢.٣	١٩.٠	٣.٦	٧.٥
١٩	بنك المؤسسة العربية المصرفية	٨.٢	٩.٢	١٠.٤	١١.٢	٨.١	٨.٣	٤.٨	٨.٦	٦.٩-	٢.٩-

٢٠	البنك المصرى لتمية الصادرات	١١.٥	٩.٥	١١	١٤.١	١٢.٦	١٤	١٠.٣	١١.٩	٣.٦-	٠.٤
٢١	بنك ابو ظبى الوطنى	٣.٣	٥.٨	٣.٨	٦	٧.٥	٨.٣	٥.٩	٥.٨	٩.٧-	٥.٧-
٢٢	بنك الاستثمار العربى	٤١.١	٣٤.٦	٢٧.١	٢٥.١	٢٦.٣	٢١.٥	١٨	٢٧.٧	١٢.٢	١٦.٢
٢٣	بنك فيصل الاسلامى	٤٠.٣	٣٧.٧	٤٠.٣	٣٨.١	٣٤.٧	٣٢.٦	٢٤.٩	٣٥.٥	٢٠.١	٢٤.٠
٢٤	الشركة المصرفية العربية الدولية	٩.٣	٧.٣	٦.٣	٦.٨	٧.٣	٣.٩	٢.٣	٦.٢	٩.٣-	٥.٣-
٢٥	البنك الاهلى المتحد	١.٩	٥.٧	٤.٥	٣.٤	٢.٢	٢.٣	٢.٨	٣.٣	١٢.٢-	٨.٢-
٢٦	بنك الاسكان والتعمير	٢٢	١٣.٦	١٢	١٨.٧	١٩.٦	١٦.٣	١٧.٧	١٧.١	١.٧	٥.٦
٢٧	المصرف المتحد	٦٦.٤	٣.٤	٥١.٣	٤٧.٣	٥٧.١	٤٧.٩	٣٩.٦	٤٤.٧	٢٩.٣	٣٣.٢

المصدر : من اعداد الباحث – مؤشرات ماليه من التقارير السنوية الخاصة بالبنوك الخاصة العاملة بمصر .

التحليل المالى للفرض الأول :

يبين من الجدول رقم (٢) أجمالى التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة / أجمالى التسهيلات الائتمانية ما يلى :

اولا : بالنسبة لمجمع القطاع المصرفي تبين :

انخفاض أجمالي التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة / اجمالى التسهيلات الائتمانية %خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ الى عام ٢٠١٤ من ١٦.٩% الى ٧.٦% .

ثانيا : اما بالنسبة لمجمع البنوك الخاصة تبين:

انخفاض اجمالى التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة / اجمالى التسهيلات الائتمانية %خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ الى عام ٢٠١٤ من ١٢.٢% الى ٩.٢% .

ثالثا متوسط مجمع القطاع المصرفى والقطاع الخاص:

- تم احتساب متوسط اجمالى التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة / اجمالى التسهيلات الائتمانية %خلال سنوات الدراسة لكل من مجمع القطاع المصرفى والقطاع الخاص ١٢.١% ، ٩.٢% على التوالى والتى تعتبر النسبة المثلى (المعيارية) .
- عدد ٢٠ بنك بلغ متوسط اجمالى التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة / اجمالى التسهيلات الائتمانية % تساوى او اقل من تلك المتوسطات على مستوى القطاع المصرفي لهم .
- ان عدد ١٤ بنك بلغ اجمالى متوسط اجمالى التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة / اجمالى التسهيلات الائتمانية % لهم يساوى او اقل من تلك المتوسطات على مستوى القطاع البنوك الخاصة(البنوك المثيلة) مما يشير الى فاعلية الدور الذى تقوم بة ادارة مخاطر الائتمان بتلك البنوك .
- والباقي وعددهم٧ ،١٣بالمقارنة بالبنوك على مستوى القطاع المصرفي وقطاع البنوك الخاصة يشير الى عدم فاعلية الدور الذى تقوم بة تلك الادارات على مستوى البنوك مما قد تتعرض تلك البنوك الى مخاطر منخفضة.

كما يبين من الجدول رقم (٣) أجمالى القروض غير المنتظمة / أجمالى القروض الممنوحة للعملاء

اولا : بالنسبة لمجمع القطاع المصرفى تبين :

انخفاض أجمالي القروض غير المنتظمة / أجمالي القروض الممنوحة للعملاء %خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ الى عام ٢٠١٤ من ٢٢.٨% الى ٩.٣%.

ثانيا : اما بالنسبة لمجمع البنوك الخاصة تبين :

انخفاض أجمالي القروض غير المنتظمة / أجمالي القروض الممنوحة للعملاء %خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ الى عام ٢٠١٤ من ١٥.٣% الى ٨.٠%.

ثالثا : متوسط الجهاز المصرفى والبنوك الخاصة :

تم احتساب متوسط أجمالي القروض غير المنتظمة / أجمالي القروض الممنوحة للعملاء %خلال سنوات الدراسة لكل من مجمع القطاع المصرفى والقطاع الخاص ١٥.٥% ، ١١.٥% على التوالى والتى تعتبر النسبة المثلى (المعيارية) محل الدراسة بالمتوسط على مستوى الجهاز المصرفى والبنوك الخاصة تبين الاتى :

- عدد ١٩بنك بلغ متوسط اجمالى التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة / اجمالى التسهيلات الائتمانية % = او اقل من تلك المتوسطات على مستوى القطاع المصرفى لهم .
- عدد ١٦بنك بلغ اجمالى نسبه متوسط أجمالي القروض غير المنتظمة / أجمالي القروض الممنوحة للعملاء لهم يساوى او اقل من تلك المتوسطات على مستوى القطاع البنوك الخاصة (البنوك المثيلة) مما يشير الى فاعلية الدور الذى تقوم بة ادارة مخاطر الائتمان بتلك البنوك .

- والباقى وعددهم٨ ،١١ بالمقارنة بالبنوك على مستوى القطاع المصرفي وقطاع البنوك الخاصة يشير الى عدم فاعلية الدور الذى تقوم بة تلك الادارات على مستوى البنوك .

وفقا للتحليلات السابقة تبين عدم صحة الفرض الاول وقبول الفرض البديل الذى ينص على " يوجد فروق معنويه بين فاعلية أدارة المخاطر الائتمانية و جودة المحفظة الائتمانية بالبنوك الخاصة وذلك فى ضوء الآتى:

- التزام جميع البنوك الخاصة التي تعمل في مصر بالنسبة الإلزامية وفقا لتعليمات البنك المركزي والتي بها تستطيع البنوك ان تواجه المخاطر التي قد تتعرض لها تلك البنوك.
- قيام البنوك بوضع السياسة الائتمانية المتكاملة ونظم اجراءات العمل لجميع انواع التسهيلات الائتمانية بدون او بالضمانات المختلفة مع مراجعاتها وتحديثها لمواكبه التطورات في القطاعات والانشطة الاقتصادية على السوق المحلى والعالمي والتأكد من سلامه اجراءات المنح والموافقة ، التنفيذ والمتابعة من خلال استقطاب عملاء ذو جدارة ائتمانيه عالية فضلا عن معالجة الديون المتعثرة التى بها تؤثر على جودة المحفظة الائتمانية مع تكوين المخصصات اللازمة للديون المنتظمة وغير المنتظمة وصولا الى محفظة ائتمانيه جيدة يمكن قياسها من خلال المتوسط المرجح لدرجـــة الجدارة الائتمانية لها (WPRR).

اختبار صحة الفرض الثانى:

"لا توجد علاقة معنويه ذات دلاله احصائية بين ربحية البنوك الخاصة و جودة محفظة الائتمان بالبنوك الخاصة." ويتم التحليل المالي لربحية البنوك الخاصة من خلال أهم نسب الربحية التاليه :

أ- صافى الأرباح / الأصول %

ب- العائد على الاستثمارات المالية (شاملة أذون الخزانة) %

أ- **تحليل نسبه صافى الأرباح / الأصول %**

جدول رقم (٤)

نسبه صافى الأرباح / الأصول %

م.	مؤشرات الربحية	صافى الأرباح / الأصول %									
	السنه	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	المتوسط	اكبر من ق. المصرفى	اكبر من ق خ
٠	مجمع القطاع المصرفى	٠.٧	٠.٨	٠.٩	٠.٨	٠.٩	١	١.٣	٠.٩	٠.٠	٠.٠
٠	مجمع البنوك الخاصة	١.٥	١.٣	١.٥	١.١	١.٤	١.٦	١.٨	١.٥	٠.٠	٠.٠
١	باركليز	١.٣	١.٨	١.٨	١.٢	٢.١	٢.٥	٢.٨	١.٩	١.٠	٠.٥
٢	الامارات دبى "بى ان بى "	١	١	٠.٩	١.٣	١.٣	١.٩	١.٩	١.٤	٠.٥	-٠.١
٣	بنك اتش اس بى سى	٣	٣.٣	٢.٢	٢.٣	٢.٦	١.٥	٢.٨	٢.٥	١.٦	١.١

٤	بنك مصر إيران للتنمية	٢٠١	٢٠٣	٣	١٩٠	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٦	٢٠٣	١٠٥	٠٩٠
٥	بنك قطر الوطني الأهلي	٢٠١	٢٠٣	٢٠٢	٢٠٤	٢٠٣	٢٠٢	٢٠١	٢٠٢	١٠٣	٠٨٠
٦	بنك عودة	٣٠٠	٩٠٠	١٠١	٠	١٠٣	١٠٦	١٠٤	٩٠٠	٠٠	-٠٥٠
٧	بنك الاسكندرية	١٠٣	١٠٦	١٠٨	٠٩٠	١٠٥	١٠٦	١٠٦	١٠٣	٠٣٠	-٠٢٠
٨	البنك التجاري	١٩٠	٢٠٨	٢٠٩	٢	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٥	٢٠٤	١٠٥	٠٩٠
٩	بنك القاهرة	٢٠٠	٣٠٠	٣٠٠	١٠٠	١٠٥	١٠٦	١٠٩	٠٨٠	-١٠٠	-٠٦٠
١٠	كريدي اجريكول	١٠٨	١٠٧	١٠٨	١٠٢	١٠٧	٢٠٢	٢٠٢	١٠٨	٠٩٠	٠٣٠
١١	بنك بلوم	١٠٧	١٠٣	٣٠٠	٠٩٠	٠٨٠	١٠٢	١٠٧	١٠٢	٠٣٠	-٠٣٠

١٢	بنك البركة مصر	٠	١٠	٨٠	٧٠	٨٠	٩٠	١	٨٠	٢٠-	٧٠-
١٣	بنك قناه السويس	٠	١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠٠	٩٠-	١٥-
١٤	البنك المصرى الخليجى	١٥	٨٠	٢٤	٨٠	١٦	١٩	١٩	١٦	٦٠	١٠
١٥	البنك العربى الافريقى	١٩	١٣	١٧	١٦	١٨	١٦	١٥	١٦	٧٠	٢٠
١٦	بنك الكويت الوطنى	٢٤	٢٧	٢٦	١٤	١٧	١٧	١٤	٢٠	١٠	٥٠
١٧	بنك التنمية الصناعية والعمال	٢٣-	٠	٠٥-	٩٠-	٠	٠٨-	٠٧-	٥٠-	١٤-	١٩-
١٨	بنك الاتحاد الوطنى	١٦	١٤	٣٠	٤٠	٦٠	٥٠	٦٠	٨٠	١٠-	٧٠-

١٩	بنك المؤسسة العربية المصرفية	١٠	٠.٩	٠.٦	٠.٧	٠.٧	١.٣	٠.٩	١.٠	٠.٠	٠.٥-
٢٠	البنك المصرى لتمية الصادرات	٢.٥	٢	٢.٤	٢	١.٣	٠.٩	١.٥	١.٨	٠.٩	٠.٣
٢١	بنك ابو ظبى الوطنى	١.٨	١.٩	١.٧	١.٤	١.٤	٠.٩	١	١.٤	٠.٥	٠.٠
٢٢	بنك الاستثمار العربى	٠	٠	٥.٣	١.٤	١.٢	٠.٩	٠.٧	١.٤	٠.٣	٠.١-
٢٣	بنك فيصل الاسلامى	٠.٣	٠.٥	١.١	٠.٥	١.٥	١.٤	١.٢	٠.٩	٠.٠	٠.٥-
٢٤	الشركة المصرفية العربية الدولية	١.٣	١.٣	١.٥	١	١.١	٠.٩	٠.٧	١.١	٠.٢	٠.٤-
٢٥	البنك الاهلى المتحد	٢.٥	١.٧	١.٦	١.٥	١.٦	١.٤	١.٤	١.٧	٠.٨	٠.٢

٢٦	بنك الاسكان والتعمير	٢٠١	٢٠٣	١٠٣	١٠٢	١٠٢	١٠٧	١٠٤	١٠٧	١٠٨	١٠٢
٢٧	المصرف المتحد	٤٠٨-	٣٠٣-	١٠-	٣٠٢-	٢٠٢-	١	١٠٧-	١٠٨	٢٠٦-	٣٠٢-

المصدر : من اعداد الباحث – مؤشرات ماليه من التقارير السنوية الخاصة بالبنوك الخاصة العاملة بمصر .

جدول رقم (٥)
نسب العائد على الاستثمارات المالية

مؤشرات الربحية		العائد على الاستثمارات المالية (شاملة أذون الخزانة) %									
م.	السنه	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	المتوسط	اكبر من ق. المصرفى	اكبر من ق خ
٠	مجمع القطاع المصرفى	٨.٧	٩	١١.٣	٨	١٠.٣	١٢.٥	١٣	١٠.٤	٠.٠	٠.٠
٠	مجمع البنوك الخاصة	٦.٣	١٠	١٠.١	٧.٣	١٢.٥	١٢.٤	١١	٩.٩	٠.٠	٠.٠
١	باركليز	٩.٧	١١.٥	٩.٨	١٠.٣	١٤.٩	١٤.٢	١١.١	١١.٦	١.٢	١.٧

٢	الامارات دبى	١٠.٥	١٠.٦	١٠.٤	٨.٥	١٤.٥	١٦.٨	١١.٥	١١.٨	١.٤	١.٩
٣	بنك اتش اس بى سى	٩.١	٩.٩	١٠.٣	٨.٧	١١.٨	٩.٦	٩.٧	٩.٩	٠.٥-	٠.١-
٤	بنك مصر إيران للتنمية	١١.٩	١٢.٨	٩.٨	٤.٣	١٢	١١.٤	٨.٩	١٠.٢	٠.٢-	٠.٢
٥	بنك قطر الوطني الأهلي	٩.٦	٩.٩	٩.٨	٩	١١.٨	١٣.٦	١٠.٩	١٠.٧	٠.٣	٠.٧
٦	بنك عودة	١٢.٧	١١.٢	١٣.٢	١٠.٧	١٣.٧	١٢.٥	١١	١٢.١	١.٧	٢.٢
٧	بنك الاسكندر ية	٩.٩	١٠.٢	٩.٢	٧.٦	١٣.٨	١١.٢	١٠.٨	١٠.٤	٠.٠	٠.٤
٨	البنك التجاري	٦.٩	٩.٧	١٠.٩	٧.٢	١٧	٩.٩	١٢.١	١٠.٥	٠.١	٠.٦
٩	بنك القاهرة	٤.١	٩.٤	٧.٥	٧.٦	١٥.١	١٣.٢	١١.٥	٩.٨	٠.٦-	٠.٢-

١٠	كريدي اجريكول	١٠.١	١٠.١	١١	٨.٢	١٢.٧	١٣.١	١١.٣	١٠.٩	٠.٥	١.٠
١١	بنك بلوم	٤.٣	١٨.٨	٩.٥	٨.٦	١٣.٧	١٤.٢	٩.٥	١١.٢	٠.٨	١.٣
١٢	بنك البركة مصر	٢.٣	٩.٧	٩.١	١٤.١	١١.٥	١٠	١٠.٤	٩.٦	٠.٨-	٠.٤-
١٣	بنك قناه السويس	٢١.٩	١٠.٩	٧.٩	٧	١١	١٠.٣	٨.٤	١١.١	٠.٧	١.١
١٤	البنك المصرى الخليجى	١-	١١.٣	١١.٧	١.٢	١٣.٧	١٢.٩	١٠.١	٨.٦	١.٨-	١.٤-
١٥	البنك العربى الافريقى	٥.٩	٨.٤	٧	٩.١	٩.٤	٨.٢	٨.٤	٨.١	٢.٣-	١.٩-
١٦	بنك الكويت الوطنى	٨.٥	١١.٦	٩.١	٩.٣	١٤.٣	١٢.٣	١١.٧	١١.٠	٠.٦	١.٠
١٧	بنك التنمية الصناعية والعمال	١١.٩	٢٤.١	٥.٥	٢.٤	١٢	١٣.٩	٩.٩	١١.٤	١.٠	١.٤
١٨	بنك الاتحاد الوطنى	٣.٦	١٢.٢	٦.٥	١١.٢	١٤.٢	١١.١	٩.٥	٩.٨	٠.٦-	٠.٢-

١٩	بنك المؤسسة العربية المصرفية	٥.١	١١.٤	٦.٦	١٣	١٤.٤	١١.٤	١٠.٨	١٠.٤	٠.٠	٠.٤
٢٠	البنك المصرى لتمية الصادرات	١.٨	٣.١-	١١.٦	٧.٨	٥.٩	١٣	١١.٣	٦.٩	٣.٥-	٣.٠-
٢١	بنك ابو ظبى الوطنى	٩.١	٩.٥	١٠.٢	٩.٩	١١.٣	١٠.٣	١٠.٢	١٠.١	٠.٣-	٠.١
٢٢	بنك الاستثمار العربى	٥.٤	١٤.٢	٢٨.١	١٠.٥	١٢.٨	١٤.٥	١٢.٧	١٤.٠	٣.٦	٤.١
٢٣	بنك فيصل الاسلامى	١٣.٣	٦.١	٩.٣	٧.٣	١٠.٦	١٠.٨	٩.٥	٩.٦	٠.٨-	٠.٤-
٢٤	الشركة المصرفية العربية الدولية	٧.٢	٩.٩	٩.٢	٧.١	١٠.٣	١١.٤	٩.٨	٩.٣	١.١-	٠.٧-
٢٥	البنك الاهلى المتحد	١٠.٦	٩.٧	٩.٨	٩.٥	١٦.٢	١٤.٦	١٢.٢	١١.٨	١.٤	١.٩

٢٦	بنك الاسكان والتعمير	٧	٢٠٤	٧٠٩	٣٠٩	١١٠٢	١٠٩	٨٠٣	٧٠٦	١٧٠-	١٣٠-
٢٧	المصرف المتحد	٣٠٤	١١٠٩	١٢	١٢	١٣٠١	١٢٠٣	٩٠٨	١١٠٥	١١٠	١٣٠

المصدر : من اعداد الباحث – مؤشرات ماليه من التقارير السنوية الخاصة بالبنوك الخاصة العاملة بمصر .

يقوم الباحث باختبار الفرض الثالث باتباع التحليل المالى وفقا للجدول رقم(٤) معدل العائد على الاصول كما يلى :

اولا : بالنسبة لمجمع القطاع المصرفى تبين :

زيادة معدل العائد على الاصول خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ الى عام ٢٠١٤ من ٠,٧ % الى ١,٣% .

ثانيا : اما بالنسبة لمجمع البنوك الخاصة تبين :

زيادة معدل العائد على الاصول خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ الى عام ٢٠١٤ من ١.٥ % الى ١,٨% .

ثالثا : متوسط مجمع القطاع المصرفى والقطاع الخاص :

تم احتساب متوسط معدل العائد على الاصول خلال سنوات الدراسة لكل من مجمع القطاع المصرفى والقطاع الخاص ٠,٩% ، ١.٥ % على التوالى.

رابعا : بمقارنة متوسط معدل العائد على مستوى الجهاز المصرفى والبنوك الخاصة تبين الاتى :

- عدد ٢٠ بنك متوسط معدل العائد لهم يساوى او اكبر من متوسط معدل العائد على مستوى القطاع المصرفى .

- عدد ١٢ بنوك متوسط معدل العائد لهم يساوى او اكبر من متوسط معدل العائد على مستوى القطاع البنوك الخاصة (البنوك المثيلة) ممايشير الى فاعلية الدور الذى تقوم بة ادارة مخاطر الائتمان بتلك البنوك
- والباقى وعددهم٧ ، ١٥ بالمقارنة بالبنوك على مستوى القطاع المصرفى وقطاع البنوك الخاصة على التوالى يشير الى عدم فاعلية الدور الذى تقوم بة تلك الادارات على مستوى البنوك .

التحليل المالى وفقا للجدول رقم (٥) نسب العائد على الاستثمارات المالية (شاملة أذون الخزانة) تبين الاتى :

اولا : بالنسبة لمجمع القطاع المصرفى تبين :

زيادة معدل العائد على الاستثمارات المالية (شاملة أذون الخزانة) %خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ الى عام ٢٠١٤ من ٨.٧ % الى ١٣.٠% .

ثانيا : بالنسبة لمجمع البنوك الخاصة تبين :

زيادة معدل العائد على الاستثمارات المالية (شاملة أذون الخزانة) %خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ الى عام ٢٠١٤ من ٦,٣ % الى ١١,٠%.

ثالثا : متوسط مجمع القطاع المصرفى والقطاع الخاص :

تم احتساب متوسط معدل العائد على الاستثمارات المالية (شاملة أذون الخزانة) %خلال سنوات الدراسة لكل من مجمع القطاع المصرفى والقطاع الخاص ١٣,٥% ، ١٧.٧ % على التوالى.

رابعا : بمقارنة متوسط معدل العائد على الاستثمارات المالية (على مستوى الجهاز المصرفى والبنوك الخاصة) تبين :

- عدد ١٨ بنك بلغ متوسط معدل العائد لهم يساوى او اكبر من متوسط معدل العائد على مستوى القطاع المصرفى

- عدد ١٢ بنوك متوسط معدل العائد لهم يساوى او اكبر من متوسط معدل العائد على مستوى القطاع البنوك الخاصة (البنوك المثيلة) مما يشير الى فاعلية الدور الذى تقوم بة ادارة مخاطر الائتمان بتلك البنوك .
- والباقى وعددهم ٩ ،١٥ بالمقارنة بالبنوك على مستوى القطاع المصرفى وقطاع البنوك الخاصة عدم فاعلية الدور الذى تقوم بة تلك الادارات على مستوى البنوك.

وفقا للتحليلات السابقة توصل الباحث الى عدم صحة اثبات الفرض الثانى وقبول الفرض البديل الذى ينص على " توجد فروق معنويه ذات دلاله احصائية بين و ربحية البنوك الخاصة و جودة المحفظة الائتمانية " في ضوء الآتي:

ارباح البنوك المؤثر فيه كافه اصول البنك المستثمرة الحافلة بالمخاطر التي يتعرض لها البنوك وبصفه خاصة محفظة الائتمان والمرتبطة بمخاطر الائتمان باعتبار الائتمان هو عصب كل بنك ، قيام ادارة المخاطر الائتمانية بالبنوك الخاصة باستخدام الأساليب المختلفة للحد من المخاطر التي تواجه البنوك ومنها الحد من مخاطر التركز سواء على مستوى الودائع أو عملاء التسهيلات الائتمانية وغيرها من المخاطر وصولا الى محفظة ائتمانيه جيدة وبالتالي يكون لها تأثير إيجابي على أرباح البنوك .

ثانيا اختبار الفرضيات باستخدام الانحدار المتعدد

يتم تحليل النتائج واختبار الفروض باستخدام الانحدار المتعدد Multiple Linear Regression وذلك من خلال النسب المالية التى توصل إليها الباحث وإدخالها للبرنامج الإحصائي SPSS واستعراض أبرز نتائج التحليل بطريقة Stepwise ،حيث تبين بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار الخطي المتعدد اظهر أن اكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا هو فاعلية ادارة المخاطر الائتمانية على المتغير التابع " جودة المحفظة الائتمانية " ويمكن تجميع نتائج الانحدار من خلال الجدول التالى :

المتغير التابع	Y	T	Sig	R	Rsquare	RAdjusted
المتغير المستقل x1	فاعلية ادارة مخاطر الائتمان	٧.٣٩٤-	٠.٠٠٠	٠.٩٥٠	٠.٩٠٣	٠.٨٩٥
المتغير المستقل x2	ربحية البنوك الخاصة	٩.٠٠٧-	٠.٠٠٠			

- من الجدول السابق بلغ قيمه معامل الارتباط للمتغيرات المستقلة (فاعلية ادارة المخاطر الائتمانية – ربحية البنوك الخاصة) ٠.٩٥٠ هذا يعنى وجود ارتباط قوى بينهم وبين جودة المحفظة الائتمانية ، ويؤكد هذه النتيجة مستوى المعنوية البالغ(٠.٠٠٠) حيث انه اقل من (٠.٠٥) المستوى المعتمد لهذه الدراسة .
- بينما بلغ معامل التحديد R2 (٠.٩٠٣) في حين كان معامل التحديد المصحح -R2 (٠.٨٩٥) مما يعني بأن المتغيرات المستقلة السابقة استطاعت ان تفسر بنسبه (٠.٩٠) من التغيرات الحاصلة والباقي (٠.١٠) يعزى إلى عوامل اخرى.

وفقا للتحليلات السابقة توصل الباحث الى عدم صحة الفروض وقبول الفروض البديلة التالية :

- " توجد فروق معنويه ذات دلاله احصائية بين فاعلية أدارة المخاطر الائتمانية و جودة محفظة الائتمان " .
- " توجد فروق معنويه ذات دلاله احصائية بين ربحية البنوك الخاصة و جودة محفظة الائتمان " .

نتائج للتحليل المالي والتحليل الإحصائي :

جميع نتائج المتغيرات وفقا للتحليل الإحصائي كانت مطابقه للتحليل المالي والمنطق حيث انه كلما زادة فاعلية ادارة المخاطر الائتمانية زادة جودة المحفظة الائتمانية وبالتالي زيادة الارباح ، مع الاخذ فى الاعتبار وجود عوامل اخرى مؤثرة عليهم غير مدرجة بنموذج الانحدار .

تاسعا : التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة تمكن الباحث من اقتراح التوصيات التالية:

١. يتعين على كل بنك تطوير انظمه الداخلية بحيث تتيح له تحديد مايلى اليا :
   - تحديد الجدارة الائتمانية للعميل (Obligor Risk Rate / ORR)
   - درجة المخاطر الائتمانية لكل تسهيل ممنوح للعميل (Facility Risk Rate / FRR).
   - الجدارة الائتمانية للعميل الواحد والأطراف المرتبطة به (Group Risk Rate/GRR) .
   - المتوسط المرجح للجدارة الائتمانية لمحفظة البنك وجزئياتها بحسب الصناعات و ينبغى أن يخضع كل منها لدراسات مستقلة (Weighted Portfolio Risk Rate / WPRR).

٢. تفعيل وظيفة إدارة المخاطر الائتمانية بالبنك بتحديد وقياس ومتابعة ورقابة وتخفيف تعرضات البنك للمخاطر والإقرار عنها بما يشمل كل أنواع المخاطر بالبنك وكذا الأرصدة داخل وخارج الميزانية سواء على مستوى المجموعة ككل أو على مستوى كل محفظة ، بل وعلى مستوى كل نشاط

٣. مراجعة وجود نظم عمل مكتوبة تنظم إجراءات حفظ وتداول المستندات والضمانات الخاصة بالمديونيات المتوافرة تحت يد البنك والإجراءات التي تتبع لاستكمالها أو تجديدها بغرض الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة فقد اى من تلك المستندات أو عدم اتخاذ إجراءات تجديدها فى الوقت المناسب وحفظها تحت الرقابة الثنائية .

عاشرا : المراجع :

i محمد عيد كيلاني حسن الآثار القانونية لعقد الجدولة على ضمانات الائتمان المصرفي اطروحة (دكتوراه) ٢٠١٢ـ جامعة القاهرة ـ كلية الحقوق ـ قسم القانون التجاري.

ii إسلام محمد عبد الحميد ، " أثر العوامل البيئية على سياسات منح الائتمان فى البنوك التجارية " أطروحة ماجستير، جامعة المنوفية ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، ٢٠١٢.

iii محسن ميكائيل محمد حسين، " تقييم تأثير معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية على كفاءة محفظة القروض المصرفية بالتطبيق على البنوك التجارية الليبية " ، رسالة ماجستير ، كلية تجارة المنوفية، المحاسبة، ٢٠١٤.

iv عبد الرحمن محمد احسن ناصر " تقييم نظام الرقابة الداخلية المصرفية طبقا لاشتراطات اتفاقية بازل لأغراض دعم كفاءة محفظة القروض بالبنوك التجارية اليمنية " رسالة(ماجستير) ـ جامعة المنوفية. كلية التجارة. قسم المحاسبة ، ٢٠١٤ .

v شيماء ابراهيم احمد الحويطى "تقييم تأثير كفاءة محفظة القروض المصرفية على الجدارة الائتمانية " اطروحة (ماجستير) ـ جامعة المنوفية ـ كلية التجارة ـقسم المحاسبة ـ ٢٠١٤

vi أحمد فؤاد محمد خليل ماجستير ، "تحليل ودراسة الديون المتعثرة وآثارها على النتائج المالية للبنوك التجارية " ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٠ .

vii بدريه محمود متولى حلبى " الكفاءة الفنية وتقييم المخاطر الائتمانية للبنوك التجارية في ظل معيار بازل II " ، اطروحة (دكتوراه) ـكلية التجارةـجامعة عين شمس ،قسم الاحصاء والرياضة والتامين ، ٢٠١٣.

viii GERHARD SCHROECK, Risk Management and value creation in financial institutions, John Wiley & Sons, Canada, 2002, pp 170-171

ix ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية :الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 ، ص444

x تعليمات البنك المركزي الصادرة للبنوك بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٤ بإنشاء ادارة للمخاطر اعتبارا من بداية عام ٢٠٠٦

xi تعليمات البنك المركزي الصادرة للبنوك بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٤ والخاصة بتقييم الجدارة الائتمانية لعملاء الائتمان.